رابعًا: الآثار الاجتماعيَّة للفساد

يؤثِّر الفساد سلبًا على النَّاحيَّة الاجتماعيَّة، إذ إنَّ انتشار الفساد في دولة ما، يؤدِّي بالنَّتيجة إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعيَّة، وانهيار القيم الأخلاقيَّة، ومن ثمَّ يؤدِّي بالنَّتيجة إلى التَّأثير على الاستقرار الاجتماعيِّ[70].

خامسًا: الآثار القانونيَّة للفساد:

يؤثِّر الفساد على المنظومة القانونيَّة والقضائيَّة في الدَّولة، ويكون تأثيره على النَّحو الآتي:

1. إنَّ وجود الفساد في الدَّولة يؤدِّي إلى ظهور تشريعات جديدة لا تحقِّق الرَّدع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب.
2. عدم جدوى تطبيق القوانين وفاعليَّتها نتيجة لفساد القائمين على تنفيذها.
3. ظهور جرائم غسيل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصِّلات الجرائم عن أعين الأجهزة الأمنيَّة.
4. بطء إجراءات التَّقاضي، حيث يلجأ الفاسدون إلى عرقلة إجراءات المحاكمة، ومن ثمَّ يتأخَّر حسم المنازعة.
5. هروب المتَّهمين إلى خارج البلاد مع ذويهم بالأموال التي قاموا بجمعها، نتيجة لفسادهم الإداريِّ.

المطلب الثَّالث: المفاهيم المرتبطة بمكافحة الفساد

أوَّلاً: النَّزاهة

تمثِّل النَّزاهة في الإدارة لمؤسَّسات الدَّولة منهجًا يرتبط بمجموعة من الوسائل لمكافحة الفساد وسوء استعمال السُّلطة والإساءة في إدارة الموارد العامَّة للدَّولة، لذلك تمثِّل النَّزاهة مجموعة من القيم والسُّلوكيَّات الواجب الالتزام بها بكافَّة المستويات الإداريَّة، فالأخيرة تتَّخذ قرارات تتعلَّق بأمن المجتمع وصحَّته وتعليمه وتنميته، وغير ذلك ممَّا يتعلَّق بالأفراد في المجتمع.

(70) ينظر المرجع نفسه، ص 15.

لذلك؛ يجب التَّدقيق فيما إذا كانت تلك القرارات التي تمَّ اتِّخاذها من قبل الموظَّفين والمسؤولين حسب الضَّوابط والسِّياقات القانونيَّة، وهذا ما يُسمَّى بنظام النَّزاهة وتقليل فرص الفساد، وتتولَّى هذه المهمَّة مجموعة من الأجهزة الحكوميَّة الخاضعة لأنظمة وقوانين تتعاون على تحقيق أهدافها مجموعة من السُّلطات والوسائل التي تتغيَّر من دولة إلى أخرى حسب الهيكليَّة السِّياسيَّة والإداريَّة داخل تلك الدولة.

وعلى هذا الأساس، فإنَّ تحقيق نظام متكامل للنَّزاهة داخل الدَّولة، يعتمد على وجود منظومة قانونيَّة رصينة، تكافح الفساد وأجهزة إداريَّة تطبِّق تلك التَّشريعات بشكل فعَّال، فإن لم تعمل تلك المنظومتان بشكل متكامل، فسينعكس ذلك سلبًا على المجتمع والتَّنمية الاقتصاديَّة داخل الدَّولة.

حيث إنَّ نظام النَّزاهة الوطنيَّ مبنيٌّ على مجموعة من القيم الأخلاقيَّة السَّائدة في المجتمع، المرتبطة بشكل وثيق بالمعتقد الدِّينيّ السَّائد، فهذه الأخيرة تمثل دليلاً إرشاديًّا داعمًا للموظَّفين في ممارسة أعمالهم الوظيفيَّة، وغالبًا ما يحتاج ذلك إلى تدريب لجميع العاملين -مهما اختلفت ألقابهم الوظيفيَّة- على تلك القواعد السُّلوكيَّة، وسينعكس ذلك ضمنًا على دور الدَّولة في القضاء على الفساد ومكافحته.

ثانيًا: الشَّفافيَّة

تعتبر الشَّفافيَّة من المصطلحات التي حظيت باهتمام كبير على المستوى الوطنيّ وكذلك الدَّوليّ، ففي العقود الأخيرة بدأنا نسمع بهذا المصطلح في الكثير من المواطن والمجالات لتحقيق محاضرة للفساد ومكافحته، فأصبحت معيارًا أساسيًّا لتقييم عمل الحكومات بمختلف مؤسَّساتها وتشكيلاتها، ويمكن أن نعرِّفها بأنَّها: النَّشر والإعلان الذي تقوم به مؤسَّسات الدَّولة بجميع مفاصلها، بنقاط تقييم المؤسَّسة وجودة أدائها لمهامَّها المكلَّفة بها بموجب القواعد التَّشريعيَّة، فيتيح للأفراد الاطِّلاع على جميع القرارات الإداريَّة التي تمَّ اتِّخاذها في مجال الإدارة، وتقديم الخدمات والإنفاق والموارد والعقود الإداريَّة، معزِّزًا ذلك بالجداول والإحصائيَّات المصدَّقة من الجهات الرَّسميَّة ذات الصِّلة.

وقد أصبحت الشَّفافيَّة تمثِّل واجبًا من واجبات الموظَّف العامّ، سواءً أكان موظَّفًا عاديًّا أم مسؤولاً إداريًّا، حيث يتوجَّب عليه نشر آليَّات الإنفاق العامّ، والكيفيَّة التي تمَّ بموجبها اتِّخاذ القرارات الإداريَّة، وجميع من شارك في اتِّخاذ القرار من لجان إداريَّة أو مستشارين وجهات فنِّيَّة.على ألَّا يشمل كلُّ ذلك القضايا المتعلِّقة بالأمن والدِّفاع، أو الدَّعاوى التي هي قيد التَّحقيق.

ولا تكتفي الجهات الحكوميَّة ضمن التزامها بالشَّفافيَّة أن تنشر المعلومات فحسب، بل يجب أن يكون هذا النَّشر بالوسائل المتاحة للأفراد والجهات الرَّقابيَّة الشَّعبيَّة، حيث يكون الوصول إلى المعلومة سهلاً، وهذا ما يُسمَّى بالحكومة المفتوحة؛ لتثبت للمواطن أنَّها تعمل لمصلحته، وأنَّ جميع قراراتها تُعرَض أمامه ليتأكَّد من تطابقها مع التَّشريعات النَّافذة.

ثالثًا: المساءلة

ويقصد بها أن يطَّلع أصحاب المصلحة والمنتفعون من الخدمات العامَّة، على قرارات المسؤولين، ليحاسبوهم وينتقدوهم عن كلِّ خطوة أو قرار تمَّ اتِّخاذه، كان يحمل أو يمثِّل فشلاً في الإدارة، أو عدم الكفاءه أو الغشَّ والخداع، ويعتمد ذلك على تبريرات الإدارة عن قرارها وقبولها بتحمُّل المسؤوليَّة عن أخطائها، سواءً أكانت مقصودة أم غير مقصودة، فيعتمد عنصر المساءلة هنا على مدى انطباق أعمال الإدارة مع القانون، فمتى ما كان هناك تجاوز على النُّصوص القانونيَّة، أصبح لزامًا أن يتدخَّل القضاء لمحاسبة المخالفين لأحكام القانون.

على أن يتمَّ توجيه المسؤوليَّة للموظَّفين على الأعمال التي كُلِّفوا بها، بأن يُوجَّه إليه السُّؤال عن كلِّ ما يتمُّ اتِّخاذه من صلاحيَّات وقرارات، ومن ثمَّ يتمُّ تدقيق هذه القرارات وفحصها وقياس مدى انسجامها مع القانون، وذلك بتقديمهم التَّقارير الدَّوريَّة عن عملهم؛ ليتسنَّى للأفراد تقييم نجاحهم أو كفاءتهم أو عكس ذلك من تقصير.

ويتمُّ توجيه المساءلة لجميع العاملين في الدَّولة، سواءً أكانوا موظَّفين في السُّلطة التَّنفيذيَّة أم مكلَّفين بخدمة عامَّة من أعضاء السُّلطة التَّشريعيَّة والمناصب السِّياديَّة الرَّفيعة، على أن يتمَّ الرَّدُّ على هذه الأسئلة بالوسائل القانونيَّة.

فيتبيَّن لنا أنَّ هناك علاقة وثيقة تربط بين المساءلة ومكافحة الفساد، فمتى غابت المساءلة، استشرى الفساد وانتشر داخل الدَّولة، لذلك تحتاج نظم المساءلة إلى دولة تتوفَّر فيها الحُرِّيَّات لتتمكَّن الصَّحافة والأحزاب المعارضة والجمعيَّات والنَّقابات وغيرها من عناصر الرَّأي العامِّ، من التَّعرُّض لمنهج الحكومة وقراراتها، والسُّؤال عنها لمعالجة سلوك المقصِّرين، وتقويم أدائهم وتشخيص مَواطن القوَّة والضَّعف لديهم.

رابعًا: الحكم الرَّشيد (الصَّالح)

للظُّروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة السَّيِّئة التي يعيشها المجتمع انعكاس على نزاهته، وعادة ما يرتبط ذلك بفكرة الحكومة الرَّشيدة والصَّالحة في إدارتها للبلاد، فإذا ساد الفقر والمحسوبيَّة وحكم الجاهل، فلا بدَّ أن ينتج عن ذلك سياسات وخطط، ستكون مجحفه بحقِّ غالبيَّة أفراد المجتمع، ومحقِّقة لرغبات فئة ضيِّقة وقليلة، فتسود حالة من عدم المساواة، فيتردَّى الاقتصاد، وينبغي حينئذٍ وجود حالة التَّكافل الاجتماعيِّ والعمل الجماعيِّ.

فتتكوَّن سياسات وخطط ذات رؤىً ضيِّقة لا تتجاوز تركيزها على المصالح الذَّاتيَّة، وإن كانت كذلك، فستمثِّل انقسامًا مستمرًّا ونزاعات وصراعات سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة بين أفراد المجتمع، فتكون حينئذٍ بيئة مناسبة لتنامي الفساد في مؤسَّسات الدَّولة، ويتحوَّل النُّفوذ السِّياسيُّ وسلطة القانون والدَّولة إلى امتياز لفئة محدَّدة تمتلك السِّلاح والموارد الماليَّة والبشريَّة، تكون مقوِّضة لفكرة سيادة القانون، ومستنزفة لطاقات البلد وموارده المختلفة.

وقد يتطوَّر الأمر في ظلِّ الحكم السِّياسيِّ الطَّالح إلى نشوء ظاهرة الإرهاب ذات الأثر العميق، بالضَّرر على المجتمع ولفترات زمنيَّة طويلة، إذ إنَّ التَّعافي من هذه الظَّاهرة الخطيرة يتَّسم بطول الفترة الزَّمنيَّة، فيصعب تجاوزه بسهولة، وما هو إلَّا انعكاس لسياسات سيِّئة ذات رؤىً محدودة، ممَّا يضعف الثِّقة بالدَّولة على مستوى المجتمع الدَّوليّ، ويستدعي تدخُّل المنظَّمات الدَّوليَّة والأمم المتَّحدة وفقًا لميثاق الأمم المتَّحدة الذي يوجب عليها أن تقوم بمسؤوليَّتها في التَّدخُّل لتصحيح المسار الوطنيِّ؛ لأنَّ تفشِّي ظاهرة الإرهاب وما يرافقها من فساد بمختلف المستويات، سببه الانفلات الذي سيكون له انعكاسات سلبيَّة على المجتمع الدَّوليِّ ككلٍّ.

ونتيجة لما تقدَّم، يمكن القول إنَّ الدَّولة التي يسود فيها الحكم الصَّالح والرَّشيد، يكون جميع الأشخاص والمؤسَّسات والكيانات السِّياسيَّة فيها تحت حكم القانون، ويطبَّق عليهم بالتَّساوي، ويُخضِعُهم للقضاء إن اقتضى ذلك، فيتحقَّق العدل في تطبيق القانون على جميع الأفراد وفق منهج الشَّفافيَّة وسيادة القانون.

ولا يرتبط مفهوم الحكم الرَّشيد بسيادة القانون والمساواة بين الأفراد فحسب، بل يتعدَّى ذلك ليصل إلى تحقيق التَّنمية، فيصبح أفراد المجتمع مشاركين في الحكم واتِّخاذ القرار ومراقبة تنفيذه، فتتحقَّق رفاهيَّة الأفراد، من خلال مساهمتهم مع منظَّمات المجتمع المدنيِّ والرَّأي العامِّ، لتعزيز الثِّقة بالأفراد، ومحاصرة المفسدين، وتفعيل القابليَّة للتَّقاضي.

من شأن ذلك كلِّه أن ينمِّي ويعزِّز السَّلام الدَّاخليَّ وبناءه، ويوفِّر الأمن المجتمعيَّ الذي هو من أساسيَّات التَّنمية المستدامة، وينشر المشاريع الاستثماريَّة ويطوِّر البنى التَّحتيَّة، ويوفِّر الأمان لمن يكون مهدَّدًا في حالات العنف والفوضى المسلَّحة؛ فتُقَدَّم حينئذٍ الثِّقة بين الشَّعب ودولته.

ولعلَّ المؤشِّرات الدَّوليَّة تؤكِّد الرَّبط بين الحكم الرَّشيد وسيادة القانون من جهة، ومكافحة الفساد من جهة ثانية؛ لتحقيق الفعاليَّة الحكوميَّة واستغلال سيادتها بعيدًا عن الضُّغوط الدَّوليَّة والدَّاخليَّة، فيتيح ذلك لها صياغة سياسات تنمويَّة تعزِّز القدرات الاقتصاديَّة، وتكافح الفساد لتبتعد عن العجز الاقتصاديّ والدَّين الحكوميّ والتَّضخُّم وغير ذلك من المشاكل الاقتصاديَّة، والتي تكون نتاجًا طبيعيًّا لحكومة صالحه تحتوي الرَّأي المخالف والمعارض والرأي العامَّ بجميع أشكاله وأنواعه.